هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

خطة الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت 2020

13 آب/ أغسطس 2020

سيدة أمام منزل مهدم، الكرنتينا، بيروت، 9 آب 2020. حقوق الصورة محفوظة لدار المصور.

نظرة عامة على الوضع

في يوم الأربعاء 4 آب/أغسطس 2020، عند الساعة السادسة وثماني دقائق مساءً، وقع انفجاران في مرفأ بيروت تسبّبا بوقوع خسائر في الأرواح وأضرار مادية واسعة النطاق. إلى يوم الثلاثاء 12 آب/أغسطس، فارق الحياة 220 شخصاً، ولا يزال أكثر من مئة في عداد المفقودين، مع إصابة أكثر من خمسة آلاف شخص. تشير البيانات الأولية إلى أن أكثرية الوفيات من الذكور (تشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن حوالي 63 في المئة من الوفيات هم من الذكور)، ويعود ذلك على الأرجح إلى أن أغلبية عمال الموانئ والعمال المياومين والعمال المهاجرين في أنحاء منطقة الميناء هم من فئة ذكور.[1] واستناداً إلى تقديرات الحكومة، فقد أكثر من ثلاثمائة ألف شخص منازلهم - وتضررت خمسون ألف وحدة سكنية.

قامت منظمات غير حكومية محلية ومنظمات من المجتمع المدني، من بينها منظمات غير حكومية محلية مختلفة تركّز نشاطها على المرأة، بحشد جهود البحث والإنقاذ والتنظيف، وتقديم الدعم الخاص بحالات الطوارئ - الدعم الطبي والغذاء والدعم النقدي والمأوى ودعم الصحة العقلية.

لقد تسبّب الانفجار بأضرار على مسافة 20 كيلومتراً من المرفأ، فدُمّرت شركات ومنازل ومستشفيات ومدارس وتعرّضت أخرى لأضرار جسيمة. أكثر المناطق تضرراً هي وسط بيروت، والجمّيزة، ومار مخايل، والكرنتينا، والجعيتاوي وكرم الزيتون وبرج حمود. ومن بين هذه المناطق، الأكثر احتياجاً هي الكرنتينا، وكرم الزيتون والمرفأ وبرج حمود. فقد عدد كبير من الناس منازلهم وسبل عيشهم، مما أضاف الى الأزمات المتفاقمة التي يعاني منها لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، أي الأزمة المالية والاقتصادية التي تلتها أزمة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020. علاوةً على ذلك، ذكرت منظمة الصحة العالمية أن 50% من مستشفيات بيروت خارج الخدمة في حين تشهد البلاد ارتفاعاً لا سابق له في حالات كوفيد-19. اضافة الى ذلك إن النقص في العملات الأجنبية والزجاج والمواد الأخرى اللازمة سيعيق إعادة الإعمار، فيما سيشكّل تدمير المرفأ تحدياً على مستوى اواردات الطبية والغذائية.

وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل مستمر بسبب الأزمة الاقتصادية في لبنان التي، والى جانب جائحة كوفيد– 19، تتصادم مع الانفجار وتزيد من آثاره العميقة. ومن المرجح أن تستمر أسعار المواد الغذائية في الارتفاع وسط الأزمة الاقتصادية والسياسية المستمرة، وتعطل سلسلة التوريد، وفقدان ما يصل إلى 85% من احتياطي الحبوب في البلاد.[2] وسيتعرّض الأمن الغذائي لمزيد من التهديد في صفوف الأسر الأشد فقراً وأولئك الذين كان لديهم بالكاد ما يكفي لتأمين حاجات أسرهم الغذائية؛ وقد أظهرت التقييمات المتعددة في السنوات الأخيرة أن

1 تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى قائمة وفّرتها وزارة الصحة في 7 آب/أغسطس 2020، تضمّنت 170 اسماً. https://www.lbcgroup.tv/ExtImages/images1/Final%20Deaths%2007082020.pdf

2 HRW 06/08/2020, WFP 06/08/2020

الأمن الغذائي أعلى بين الأسر التي تعيلها/ترأسها أنثى، والحال ان عدم المساواة بين الجنسين في ما يخصّ انعدام الأمن الغذائي سيحتاج إلى رصد دقيق.[3]

وبعيداً عن المأساة الإنسانية، من المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي للانفجار كبيراً جداً، حيث يتكوّن على الأرجح من (1) أضرار مادية كبيرة في المرفأ وفي المناطق السكنية والتجارية؛ (2) خسارة النشاط الاقتصادي بسبب الأضرار؛ (3) اضطرابات تجارية تزيد من تكاليف المعاملات التجارية الخارجية و (4) خسارة الإيرادات المالية. ويوفّر مرفأ بيروت الذي تضرّر من الانفجار بشكل كبير نحو 68% من تجارة السلع في البلاد (الواردات والصادرات).[4]

بالإضافة إلى ذلك، أدّى الانفجار إلى موجة جديدة من الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد. وفي يوم الأحد9 آب/أغسطس، استقالت الحكومة لتغدو حكومة تصريف أعمال.

ولدعم تعافي لبنان من هذه الصدمات المتعددة، لا بدّ من اعتماد نهج يجمع بين العمل الإنساني والإنمائي والأمني، على أن يستهدف كلاً من الإغاثة على المدى القصير والانعاش على المدى الطويل.

السبب المنطقي: لماذا يجب إعطاء الأولوية لقضايا النوع الاجتماعي في الاستجابة لانفجار بيروت؟

في لبنان، يرجح أن يتعرض النساء أكثر من سواهن لانعدام الأمن الغذائي، وأن يكنّ أكثر عرضة للبطالة، وأكثر التحاقاً بالمدارس الرسمية (بدلاً من المدرسة الخاصة)، ومن المرجح أيضاً أن يكن أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وألا يحصلن على الإقامة القانونية (في حال اللجوء)، ومن المرجح أيضاً ألا يحصلن على مأوى مناسب (إذا كانت امرأة ترأس/تعيل الأسرة).

والحال ان مجمل هذه الأمور يخفّف من قدرة المرأة على تحمل الصدمات – إذ ليس لديها على الأرجح مدخرات، أو حساب مصرفي، ولا تتمتع بشبكة اجتماعية واسعة خارج نطاق الأسرة، ولديها وصول محدود إلى الأماكن العامة والحماية الاجتماعية العاجلة - وهذه كلها أمور أساسية تمكّن الأفراد والأسر من الاستجابة لكوارث مثل انفجار بيروت.

ويشير تقييم أولي أجرته منظمة آكتد ACTED إلى أنه تمّ تحديد النساء كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (المرضى المزمنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر المعيشية التي يرأسها كبار السن) على أنهم الأكثر حاجة للمساعدة في مجال الحماية في جميع المواقع المتضرّرة.

وعلى المدى القريب، تواجه النساء مخاطر متزايدة في الحصول على المساعدة الإنسانية. ومن العوامل التي ستساهم في العنف ضد المرأة: التشرد، الازدحام في مراكز الإيواء المؤقتة، انعدام الخصوصية، انعدام الإضاءة، قلة مراكز الاغتسال غير المنفصلة، وما إلى ذلك من العوامل التي تعيق وصول المرأة الى الخدمات اللازمة. علاوة على ذلك، في بلد أعلنت فيه 23 في المئة من النساء في عام 2019 أنهن إما تعرضن شخصياً أو يعرفن نساءً تعرّضن "للابتزاز الجنسي" (ممارسة الجنس القسري مقابل الخدمات الحكومية)، تشتدّ التهديدات بالاستغلال وسوء المعاملة، لا سيما في ضوء الضعف الاقتصادي المتزايد.[5] وسينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الأسر التي تعيلها/ ترأسها النساء والعاملات في المنازل، وسيتفاقم بسبب العبء الذي ألقته الكارثة على كاهل آليات إنفاذ القانون.

علاوة على ذلك، فيما وقع انفجار بيروت على خلفية أزمة اقتصادية حادّة وصفها الخبراء بأنها الأسوأ في تاريخ لبنان الحديث، يأتي هذا الانفجار أيضاً في سياق من عدم المساواة الهيكلي الشديد بين الجنسين. يسجّل لبنان إحدى أعمق الفجوات بين الجنسين في العالم (يحتل المرتبة 145 من أصل 153 بلداً في تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2020 للمنتدى الاقتصادي العالمي)، ولديه أدنى المعدلات العالمية من حيث مشاركة المرأة في سوق العمل، مع 29% للنساء[6] مقابل 76% للرجال.[7] قبل الانفجار، قدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الانكماش الاقتصادي في لبنان سيؤدي إلى انخفاض نسبة تشغيل المرأة من 14 الى 19%.[8] وفي الوضع الحالي، من المرجح أن يرتفع هذا العدد.

3 Vasyr 2019, 2018
4 التقييم الأولي للبنك الدولي. 10 آب/ أغسطس.
5 https://www.transparency.org/en/news/sextortion-middle-east-and-north-africa
6 منظمة العمل الدولية وإدارة الإحصاء المركزية والقوى العاملة ومسح الأوضاع المعيشية للأسر، 2018- 2019، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_732567.pdf.
7 المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، 2020، http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf.
8 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التعافي المراعي للمنظور الجنساني في لبنان: توصيات لإصلاح السياسات المالية والاجتماعية وسياسات العمل، تموز/يوليو 2020. https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/macro%20economic%20policy%20recommendations%20_final%20english%20design.pdf?la=en&vs=5558

في حين يعاني الاقتصاد اللبناني بشكل عام نتيجة الانفجار، فإن زيادة انعدام الأمن الغذائي وانخفاض فرص العمل سيؤثران على النساء بشكل غير متناسب، لاسيما أنهن أكثر من يعاني من انعدام الأمن الغذائي في لبنان (لاجئات ولبنانيات) فضلاً عن ضعف أعداد النساء المتواجدات أصلاً في الاقتصاد اللبناني. وقد يؤدي الضعف الاقتصادي بدوره إلى التعجيل في زيادة العنف ضد المرأة داخل الأسرة ، كما شوهد أثناء الإقفال العام نتيجة جائحة كوفيد - 19، حيث بيّنت إحدى عمليات التقييم أن ما يصل إلى 54 في المئة من المستجوبات لاحظن ارتفاع نسبة المضايقات أو العنف أو الإيذاء ضد النساء والفتيات الأخريات ضمن أسرهن أو في مجتمعاتهن المحلية.[9]

أخيراً، من المرجح أن تتعرض المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين للتهديد والتقويض بسبب الأزمة الاقتصادية. وفي حين أن الأزمة السياسية تطرح عدداً من التحديات، فإنها تمثل أيضاً فرصة للجهات الفاعلة النسوية والمطالبة بحقوق المرأة.

لا بدّ من الإشارة الى أنه بالرغم من قابلية تأثر النساء بالكوارث بدرجة كبيرة، فإنهن لسن فئة متجانسة. وكثيراً ما تؤدي تقاطعات مثل العمر والحالة الاجتماعية والميل الجنسي والإعاقة إلى تفاقم قابلية التأثر. وتبيّن أدلة من كوارث وأزمات سابقة أن أفراد مجتمع الميم لديهم(ن) قابلية للتضرّر أكثر من سواهم/ن، وللتعرّض لمخاطر معيّنة، وللتمييز خلال أوقات الأزمات وفي أعقابها. كما أن العمال المنزليين المهاجرين والأشخاص الذين يعيشون بدون وثائق ثبوتية واللاجئين هم من الفئات القابلة للتضرّر بوجه خاص. لا تزال أوجه عدم المساواة تشكّل الطريقة التي عانت فيها المرأة من الانفجار وتأثيره عليها، وستؤثر أيضاً على قدرتها على الوصول إلى الاستجابة الإنسانية والاستفادة منها. ويشمل ذلك الحصول على المأوى والماء والغذاء والتغذية والصحة، فضلاً عن المعلومات واستعادة سبل العيش.

غالبًا ما تفوّت الاستجابات الإنسانية فرص إجراء تحويل في العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي من خلال تمكين النساء والفتيات للعب دور قيادي ودور صانعات القرار ودور أولى المستجيبات والفاعلات في المجال الاقتصادي - متناسية أنها مفتاح الاستجابة الفعالة للأزمات وبناء قدرة المجتمع على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

ولذلك، من المهم التأكد من أن الاستجابة للانفجار وأعمال التعافي طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار احتياجات النساء والفتيات وتكفل إشراك المرأة في الاستجابة والاستفادة منها سواء كصانعة للقرار أو كمشاركة في التصميم والتنفيذ، وكمتلقية أيضاً.

حقوق الصورة محفوظة لدار المصور.

9 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الإنذار الجنساني. وباء كوفيد - 19. حزيران/ يونيه 2020. https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/leba-non%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf?la=en&vs=3305

أبرز القضايا القائمة على النوع الاجتماعي العاجلة التي يتعيّن معالجتها:

المشاركة والتحليل والوصول

- تعزيز استخدام وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر في كافة جوانب الاستجابة الإنسانية واستخدام البيانات لإرشاد عملية البرمجة.
- ضمان الاعتراف بالمعرفة والخبرة والمهارات التي تتمتّع بها المرأة وإدماجها في الاستجابة الإنسانية.
- ضمان التصدي لخطر الاستبعاد من عمليات الإغاثة بسبب غياب الوثائق الرسمية، بما في ذلك في صفوف أولاد النساء والرجال غير الموثقين.
- تعزيز مشاركة النساء والفئات الضعيفة الأخرى في تصميم وتخطيط وتنفيذ عمليات توزيع الإغاثة للتأكد من أنها آمنة وكريمة ويمكن الوصول إليها من حيث مكانها وتوقيت التوزيع (مع مراعاة واجبات الرعاية التي تمارسها المرأة والتزام الرجال بوظائفهم لدى توقيت عمليات التوزيع) مع مراعاة الفصل بين الجنسين في طوابير الانتظار على أن تكون في أماكن مظلّلة. والحرص على وجود خطط تقلّل من خطر انتقال وباء كوفيد- 19.
- تعزيز نقاط التوزيع التي تسهّل وصول الفئات الضعيفة اليها، وخصوصاً الأشخاص الذين لا يخرجون من منازلهم وكبار السن، والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة والحوامل، فضلاً عن تنظيم وجدولة التوزيع لتجنب التجمعات الكبيرة تجنباً لانتقال وباء كوفيد - 19 في المجتمع

المأوى

- ضمان سلامة المآوي المؤقتة والتأكد من إلمام من يديروها بالاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، ولا سيما النساء الفتيات العازبات في الأسر التي ترأسها امرأة.
- المطالبة بملاجئ مؤقتة أو بمواقع إقامة مؤقتة لتوفير حدّ أدنى من المعايير الخاصة بسلامة وكرامة النساء والفتيات والأسر التي ترأسها/ تعيلها امرأة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الجسدية والأطفال غير المصحوبين بذويهم، مع مراعاة مخاطر الحماية المحتملة.

العنف القائم على النوع الاجتماعي ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسي

- الحرص على أن تكون المساحات الآمنة الخاصة بالنساء، بما في ذلك مراكز الخدمات الإنمائية، قادرة على فتح أبوابها/ البقاء مفتوحة، وأن تقدّم الخدمات في المناطق المتضررة، مع ضمان التخفيف من مخاطر انتقال العدوى من أجل سلامة الموظفين والمجتمع ككل ولضمان الوصول وسلامة النساء والفتيات والفتيان؛ وضع إستراتيجية تتضمن تدريب الموظفين والموظفات على إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من الخدمات المنقذة للحياة عن بعد.
- رصد وتخفيف مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسي من خلال ضمان وجود آليات للإصغاء الى ردود فعل المجتمع وإدراج استراتيجيات الوقاية والتخفيف من مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسي في جميع المجموعات والوكالات وفي استراتيجيات الاستجابة، والتأكد من تدريب الموظفين والموظفات على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي وإبلاغ السكان المتضررين بحقوقهم وبطرق الإبلاغ عن الحالات.
- رصد مخاطر الحماية بينها العنف القائم على النوع الاجتماعي، عنف الشريك الحميم، والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى منعها والتصدي لها، وضمان وجود أنظمة الإحالة الفاعلة لتسهيل وصول الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الدعم النفسي والاجتماعي، والسلامة والأمن، والعدالة والمساعدة القانونية والدعم الاجتماعي والاقتصادي.
- يجب توعية الموظفين غير المتخصصين بمخاطر الحماية الموجودة والمتوقعة ويجب أن يكونوا على دراية بآليات الدعم القائمة متعددة القطاعات، وبالإحالات لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والإسعافات الأولية النفسية والاجتماعية والنهج الذي يركّز على الناجين(ات).

- وضع التدابير لمنع وتخفيف المضايقات أو الإساءة أو أي شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي تجاه العاملات في الخطوط الأمامية وضمان توفير معدات الحماية الشخصية الصديقة للمرأة سواء لموظفي الصحة أو للعمال الآخرين الموجودين في الخطوط الأمامية عند الحاجة. تعزيز تدابير التصدّي لعبء العناية الملقى على عاتق العاملات في مجال الصحة.

الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

- الحرص على اعتبار خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي خدمات أساسية وضمان استمرار الوصول الى خدمات إدارة النظافة النسائية الشهرية، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك في صفوف الحوامل والمرضعات وتنظيم الأسرة.
- الدعوة الى اعتماد الغذاء المغذي، وخصوصاً بالنسبة للنساء الحوامل والمرضعات
- تعزيز الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الجسدية من حيث مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المصممة بشكل مناسب مع ضمان الخصوصية (الفصل بين الجنسين) وتدابير السلامة والموقع وإتاحة منتجات النظافة الشخصية الكافية.

سبل العيش والمساعدة النقدية

- مواصلة أنشطة التعافي والمرونة لضمان التجديد السريع للموجودات، مثل توفير النقد مقابل العمل وفرص كسب المال للنساء.

لضمان تعميم إدماج النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات في مواجهة انفجار بيروت، عيّنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستشار/ة في النوع الاجتماعي لفترة قصيرة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لدعم دمج المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات. وسوف يُستخدم فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالشؤون القائمة على النوع الاجتماعي ونقاط الاتصال القطاعية المعنية بالشؤون القائمة على النوع الاجتماعي، حسب الحاجة ومع نضوج الاستجابة لحالات الطوارئ، لتقديم الدعم التقني للتدخلات الإنسانية الجارية.

استراتيجية استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان: الأولويات الاستراتيجية

ستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على برامجها القائمة في لبنان وتوسّع نطاقها لدعم الاستجابة لانفجار بيروت بشكل أوسع على أن تعمل على نحو يراعي العلاقة بين التنمية والمساعدة الإنسانية والسلام والأمن.

وبذلك، ستستفيد الهيئة من ولايتها الثلاثية - المعيارية والتنسيقية والعملية – لضمان إدخال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والعمل المستهدف من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (GEEWG) في التأهب والاستجابة والتعافي والمساهمة في الفعالية الإنسانية من خلال دمج نُهج حقوق الإنسان والتحول القائم على النواع الاجتماعي في عمل جميع المجموعات. ستجري وتستمر عملية البرمجة المستهدفة انطلاقا من المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه حيث لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ميزة نسبية، ولا سيما في مجالات الانعاش الاقتصادي، والقيادة النسائية، والمرأة، والسلام والأمن.

وتستجيب الاستراتيجية للاحتياجات الإنسانية العاجلة وضرورات الانتعاش على المدى الطويل في أعقاب الانفجار الذي وقع في بيروت.

أ- الاستجابة الفورية

1. دعم إدماج النوع الاجتماعي في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية الواسعة للانفجار.

قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بانتداب مستشار/ة في النوع الاجتماعي للعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بغية دعم إدماج التحليل القائم علي النوع الاجتماعي والاحتياجات في عمل الفريق القطري للعمل الإنساني في لبنان. كما قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتفعيل فريق العمل المعني بالنوع الاجتماعي للاستجابة للكارثة وهي تقدم الخبرة التقنية المكرّسة لمجموعات الاستجابة للكوارث المنشأة حديثا (توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، والأمن الغذائي، والحماية، والصحة، والمأوى، واللوجستيات).

2. دعم عمليات تقييم الاحتياجات بعد الكوارث، وإجراء تحليل قائم على النوع الاجتماعي، وإدماج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في التخطيط للتعافي

تستفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من شراكاتها القائمة وتعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي والصليب الأحمر اللبناني وغيرها، لتضمن أن جميع عمليات تقييم الاحتياجات الجارية في مرحلة ما بعد الكارثة تجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتدمج التحليل القائم على النوع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركائها الحاليين المعنيين بالمساواة بين الجنسين، منظمة "كير" الدولية و"أبعاد"، لإجراء تقييم سريع للاحتياجات القائمة على النوع الاجتماعي من أجل تقديم المعلومات وإرشاد عمليات التقييم الجارية. ويشمل ذلك أيضاً جمع المعلومات القائمة على الأدلة في الوقت الفعلي والتي تتعلّق بالاحتياجات المختلفة والمنفصلة الخاصة بالنساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأفراد مجتمع الميم والمجموعات المستضعفة والمهمّشة الأخرى.

ومع تقدّم عمليات الاستجابة، حيث يلزم إجراء تحليل قائم على النوع الاجتماعي إضافي بشأن مجموعات ومناطق وقضايا محددة، ستتشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في إنتاج هذا التحليل.

3. دعم مبادرات المناصرة التي تقوم بها الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة وحقوق مجتمع الميم والتي تهدف إلى الاستجابة لانفجار بيروت وتأثيره على الأزمة الاقتصادية والسياسية المستمرة

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهات الفاعلة والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في لبنان لوضع "ميثاق مطالب" المرأة، يحدد ما تتوقعه الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة من هذه الاستجابة. وسيتم من خلال ذلك تشكيل منصات محلية نسائية معنية بالكارثة لتنخرط مع السلطات المحلية في الاستجابة. فضلاً عن ذلك، تقدّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني للمجتمع المدني وللمنظمات النسائية لضمان وصول النساء الى فرص التمويل المؤاتية وحرصاً على تمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة بصفتها مساهمة في الاستجابة ومستفيدة منها وفي جهود التعافي المبكرة. كما ستوثق هيئة الأمم المتحدة للمرأة قصصاً تسلط الضوء على دور المرأة والمنظمات النسائية في جهود الإغاثة.

4. دعم الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والتعدي الجنسي

استناداً إلى الأولويات الواردة في استراتيجية الفريق القطري للعمل الإنساني، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكتها مع شركاء الأمم المتحدة (أي مكتب المنسق المقيم واليونيسيف)، ومع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة، من أجل كسب الدعم لإنشاء خط ساخن وطني والآليات المؤسسية اللازمة للإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسي في تقديم الخدمات الحكومية والمساعدة الإنسانية والتنموية ذات الصلة بالحكومة. وستستمر هذه الجهود وسيتم استعجالها واستكمالها من خلال التدريب السريع والمستمر للشركاء الحكوميين والإنسانيين بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي - بما في ذلك المساعدة التقنية في إنشاء آليات محددة للشكاوى لدى الوكالة/الشركاء، ونشر الوعي لدى المستفيدين من المعونة.

5. تنفيذ التدخلات القصيرة الأجل

كاستجابة سريعة، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع شركائها الحاليين من المنظمات غير الحكومية، على تقديم الخدمات التالية للنساء والفتيات، بينهن كبار السن، والمراهقات، والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة ومجموعات أخرى مستضعفة ومهمّشة. ويجري توفير بعضها من خلال المساحات الآمنة الخاصة بالنساء ومراكز التنمية الاجتماعية فيما توفّر أخرى عن بعد:

- الغذاء وحقائب اللوازم الصحية النسائية والنظافة الشخصية
- الإسعافات الأولية النفسية والدعم النفسي والمساعدة في حالات الصدمات
- خدمات إدارة الحالات إحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي
- الأموال النقدية (للفئة المسجلة في برنامج النقد مقابل العمل الخاص بصندوق الأمم المتحدة للمرأة) والأموال النقدية مقابل فرص العمل لمساعدة النساء اللواتي تضرّرن اقتصادياً من الانفجار. سوف يركّز برنامج النقد مقابل فرص العمل على دعم جهود التنظيف والتصليحات في بيروت.

كما ستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجموعات النسائية المحلية للعمل كمسؤولات عن التعبئة الاجتماعية للمساعدة في تحديد الأسر المعيشية الضعيفة – مثل الأسر المعيشية التي تعيلها/ترأسها أنثى - للتأكد من قدرتها على الحصول على المساعدة.

ب- الاستجابة للتعافي على المدى الطويل

لضمان الاستجابة الشاملة المراعية للاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي للانفجار وأثره على الأزمة الاقتصادية والسياسية المتفاقمة، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي:

1. تقديم الدعم للنساء المتضررات من الانفجار من أجل الحصول على سبل العيش والحصول على خدمات حماية جيدة.

من شأن التدخلات النقدية مقابل العمل التي تستهدف المتضررين والمتضررات من الانفجار أن تساعد في إنتاج السلع الاجتماعية، ودعم المطابخ المجتمعية، ومساعدات الرعاية، والمشاركة في دعم إعادة الإعمار والتصليحات.

ومع انتعاش الاقتصاد، ستتحول برامج النقد مقابل العمل إلى وظائف وتدخلات مضاهية، لتعزيز استدامة التدخلات المقدمة في مجال التشغيل. وسيتم استكمال النقد مقابل العمل ببرنامج تدريب تقني لمساعدة النساء على اكتساب مهارات تقنية وادارية جديدة لزيادة فرصهن في العمل ومباشرة الأعمال الحرة. ونظراً للحاجة إلى تعزيز القطاع الصحي، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم تدريب النساء في مجال التمريض واقتصاد الرعاية (رعاية المسنين/الأطفال).

وفي الوقت نفسه، سيتم دعم مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء في المجتمعات المحلية المتضررة لتعزيز قدرتهن على إنعاش أعمالهن، بما في ذلك، في جملة أمور، الحصول على التمويل لمساعدتهن على شراء المواد الخام. كما سيتم دعمهن من أجل تحسين المنافسة في سلاسل التوريد الوطنية للمشتريات.

تستكمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملها في مجال التمكين الاقتصادي بتقديم خدمات الحماية بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)، وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساعدة القانونية والإحالات والمساعدة القانونية الشاملة، بما في ذلك التمثيل القانوني، والإسعافات الأولية والتدريب على الدفاع عن النفس.

وسيستمر توفير الدعم لرعاية الأطفال ونقلهم من خلال النقد مقابل العمل/ فرص العمل.

2. تستجيب أطر العمل وسياسات التعافي من التفجير وإعادة الإعمار لاحتياجات المساواة بين الجنسين، وتتم تعبئة القطاع الخاص - بما في ذلك من طريق إشراكه في سلسلة التوريد الخاصة بالمشتريات - لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء ولإشراك النساء

ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة في المناقشات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على التعافي وإعادة الإعمار فضلاً عن تقديم المشورة والتأثير بشأنها، تحديداً من أجل إدماج قضايا الحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي، وستكفل تقديم البيانات في الوقت المناسب والتحليل القائم على النوع الاجتماعي بشأن خطط ورزم إعادة الإعمار.

وسيتم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء على صعيد التشبيك والوصول إلى التمويل والاستفادة من الدعم لاستيراد المواد الخام. كما سيتم إشراكها كي تندمج بشكل أفضل في سلاسل التوريد الوطنية للمشتريات ودعمها للدعوة إلى الاندماج في سلسلة مشتريات الإنعاش وإعادة الإعمار.

ولدعم استبقاء العاملات في القطاع الخاص، سيتمّ إشراك الشركات من خلال مبادئ تمكين المرأة من أجل سن سياسات صديقة للأسرة وضامنة للمساواة بين الجنسين.

3. تتلقى القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الدعم لمنع نشوب النزاعات والتصدّي لها، وتتعمق مسارات الحوار لتعزيز التماسك الاجتماعي

في إطار عمل أوسع لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم مسارات شاملة للحوار وبناء الثقة في لبنان، مع دعم مشاركة المرأة في المداولات المتعلقة بالسلام والأمن والمساعدة في بناء العلاقات والثقة بالرغم من الانقسامات. وسيشمل هذا العمل وضع خيارات قصيرة الأجل في مجال السياسات لمعالجة الأزمات الراهنة ومناقشة العناصر الجوهرية لرؤية مستقبلية خاصة بلبنان. وسيظل الحوار الأداة الرئيسية التي تستخدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا العمل، وسيتم دعم المبادرات المجتمعية المشتركة، بقيادة المنظمات النسائية التي تركز على بناء السلام في البلد.

4. دعم حقوق المرأة والجهات الفاعلة النسوية في لبنان لضمان التعافي وإتمام المرحلة الانتقالية بطريقة سلمية وشاملة وعادلة في لبنان

مع استمرار تغير المشهد السياسي، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم تمثيل المزيد من النساء في المعترك السياسي والدعوة إلى ذلك، فضلاً عن زيادة الشفافية والإدماج في نظام الحوكمة في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم المنظمات الوطنية المعنية بحقوق المرأة، سواء القائمة أو الناشئة منها، وذلك من أجل بناء الحركة والعمل والمناصرة والتواصل لإسماع صوت المرأة التي تطالب بالإصلاح القانوني الذي يراعي المنظور القائم على النوع الاجتماعي، وصنع السياسات وتمثيل المرأة سياسياً. وتدعم الهيئة أيضاً الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة من أجل تنسيق الرؤى المشتركة للوصول الى قانون انتخابي معدّل، فضلاً عن زيادة مشاركة المرأة في الحوار الاجتماعي حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد – 19 وانفجار بيروت.

حقوق الصورة محفوظة لدار المصور.

لمزيد من المعلومات:

راشيل دور-ويكس، رئيسة مكتب "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" في لبنان
rachel.weeks@unwomen.org